مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر

The contribution of the National Fund of Agricultural Cooperation in the coverage of agricultural losses in Algeria

د. قريشي العيد
جامعة جيجل ، الجزائر

Laid.korichi@gmail.com

Received: 01/03/2017 *Accepted: 29/04/2017* *Published: 20/05/2017*

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية ودور التأمين التعاوني في تغطية خسائر القطاع الفلاحي بالجزائر و تحقيق التنمية الاقتصادية. ونظرا لهذا الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع بادرت الدولة لإتخاذ مجموعة من الاجراءات لتعزيز هذه المكانة، تمثلت في الاعتماد على مبدأ التعاون الفلاحي لتعويض الفلاحين أثناء تعرض منتجاتهم الفلاحية من محاصيل زراعية وثروة حيوانية لأخطار تقلبات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية.

وأظهرت الدراسة أن للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الدور البارز في تأمين القطاع الفلاحي و المساهمة في تعويض الخسائر التي يتعرض لها الفلاحون أثناء مزاولتهم لنشاطهم الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: التأمين التعاوني، القطاع الفلاحي، المخاطر، التعويض، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

Abstract :

This paper aims to highlight the importance of the role of the Cooperative insurance to cover the losses of the agricultural sector in Algeria and in economic development. In view of the important role played by this sector initiated by the State to take a series of actions to strengthen this position, in reliance on the principle of agricultural cooperation to compensate farmers during the agricultural products of agricultural crops and animal wealth exposed to the vagaries of weather and natural disasters.

The study showed that the national fund of agricultural cooperation, a prominent role in securing the agricultural sector and to contribute to the compensation of the losses suffered by farmers during the course of agricultural activity.

***Keywords**: Coopérative Insurance, agricultural sector, risks, compensation, the National Fund of Agricultural Cooperation.*

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الإنتاجية المهمة في أي دولة، فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل الكثير من العاملين بالقطاع في حد ذاته و كذا القطاعات المكملة له لإنتاج الغذاء عبر العالم، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع فإنه يعتبر من أضعف القطاعات الاقتصادية إهتماما وأكثرها إنكماشا عبر العالم. فرغم ان الفلاحة تكتسي أهمية كبيرة في التنمية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية او حتى المتخلفة، تبقى مساهمتها الفعلية متواضعة نظرا لعدة اعتبارات بعضها موضوعية، وبعضها الآخر غير ذلك .

ولعل النسبة المنخفضة لهذه المساهمة مقارنة بالقطاعات الأخرى كالصناعة والسياحة مثلا، يجد مبرراته بالدرجة الأولى في الخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي عموما، والتي تدخل ضمن طبيعة العمل الزراعي والموارد المتاحة. حيث أن الإنتاج الفلاحي بصفة عامة يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة الفلاح ومن أهم هذه العوامل نجد الحرائق، الفيضانات، الرياح، الصقيع، ظاهرة الجراد...الخ، ونتيجة لذلك أصبح التأمين الفلاحي الملاذ الوحيد الذي يمكن أن يحمي الفلاحين كليا أو جزئيا من مخاطر خسارة جزء من الإنتاج، أو حتى مخاطر انخفاض أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق، وبتالي فإن التأمين الفلاحي ساهم في وضع حلول فعالة من أجل تعويض معظم الخسائر التي تمس الفلاح.

ومن خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، و مساهمتها في عملية تقليل المخاطر الفلاحية وتعويض الفلاحين مما يؤدي إلي تشجيعهم وتحفيزهم على الإنتاج، وبالتالي المساهمة في تطوير واستقرار القطاع الفلاحي وما ينجم عنه من تحقيق للأمن الغذائي، ومن هذا المنطلق حرصت الجزائر على تعميم تطبيق عمليات التأمين التعاوني في كافة أنشطتها الفلاحية. وبناء على ما سبق ذكره، ينبغي إيجاد إجابة واضحة للتساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هو دور التأمين التعاوني في القطاع الفلاحي، وما هي مكانة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA في تغطية الخسائر الفلاحية لاستقرار ودعم التنمية بالقطاع في الجزائر؟**

وللإجابة على هذا التساؤل لابد من الإجابة على بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم التأمين التعاوني؟ وما هي الخصائص التي يتميز بها؟
- ماهية التأمين الفلاحي؟ ونوع المخاطر التي تواجه النشاط الفلاحي؟
- ما هي أهم منتجات وعقود التأمين الفلاحي؟
- ما مدى مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية في الجزائر؟

ولتحقيق الغاية المنشودة من البحث وللإجابة على السؤال الرئيسي والتساؤلات الفرعية التي تم طرحها في إشكالية البحث، قمنا بدراسة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسية، حيث سنتطرق في المحور الأول إلى تقديم عام لمفهوم وأهمية نشاط التأمين التعاوني من خلال دراسة مفهومه والسمات المميزة له، أما في المحور الثاني فسنتناول فيه خصائص التأمين الفلاحي من خلال التطرق الى مفهومه ومختلف أنواع العقود والمنتجات الخاصة بقطاع التأمين الفلاحي وتبيان أهم المخاطر التي يتعرض لها النشاط ، أما المحور الاخير فقد خصصناه من أجل توضيح واقع مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية لاستقرار القطاع ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تبيان حجم تطور نشاط الصندوق خلال الفترة 2010-2014.

I. مفهوم وأهمية التأمين التعاوني:

1- مفهوم التأمين التعاوني:

هو نشاط يقوم على أساس تعاوني لا يهدف إلى الربح حيث يضمن توفير تغطية تأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة، إذ تتفق جماعة من الأشخاص على صرف مبالغ محددة لمن يقع له خطر معين يتعرضون له جميعا، ويتم دفع هذه المبالغ من الأقساط التي يلتزم كل عضو بدفعها.[1]

ويقوم هنا التأمين على أساس أهداف اجتماعية أي لا يهدف هذا النوع من التأمين إلى تحقيق الربح ولكن يهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها ولا دخل لإرادتهم في حدوثها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها، وعادة ما يفرض هذا النوع من التأمين إجباريا وغالبا ما تقوم بتنفيذه هيئات حكومية.[2]

وقد عرف الدكتور عادل عبد الحميد عز التأمين عموما بقوله: " التأمين يهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية، الناشئة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا ولا دخل لإرادة الأفراد والهيئات في حدوثها".[3]

2- الأهمية الاجتماعية للتأمين التعاوني:

تتمثل الأهمية الاجتماعية للتأمين التعاوني في :[4]

– تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسرة: يساهم التأمين الاجتماعي في محاربة الفقر، حيث انه يجنب الفرد العوز، والحاجة بما يضمنه له من تعويض مادي يضمن له الحد الأدنى لمستوى المعيشة له، ولأسرته عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدد في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه أو بلوغه سن الشيخوخة أو بطال، كما أن التأمين التجاري يحقق العز من المسار إليه عند تعرض ممتلكات الفرد لأخطار الحرب أو الغرق، بالإضافة إلى أن هناك بعض وثائق التأمين على الحياة يكون الغرض منها ضمان مبلغ ما يصرف للمؤمن له مرة واحدة، أو بصفة دورية بما يضمن له الإنفاق على نفسه عند بلوغه سن معين يكون فيه غير قادر على الكسب من العمل.

– تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث: إن ما يتميز به التأمين أن المستأمن لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا ما كان هناك إرادة للمستأمن في تحقيق الخطر للمؤمن منه، كما له في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويض إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين، ووجود مثل هذه الاشتراطات، والتحفظات بالتأمين تتمنى لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر للمؤمن منه بقدر الإمكان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قيام الفرد بشراء عقد تأمين حياة، يرتب لأسرته معاشا يضمن له الحياة الكريمة بعد مماته، يعتبر تنمية الشعور بالمسؤولية اتجاه أسرته، وهكذا نجد التأمين بكافة أنواعه ينمي الشعور بالمسؤولية لدى الفرد تجاه نفسه وتجاه أسرته.

3- السمات الرئيسية للتأمين:

هناك عدة سمات رئيسية للتأمين وتتمثل فيما يلي:[5]

أولا- توزيع الخسارة:

إن هذا التوزيع يعتبر الأساس الذي بنيت عليه فكرة تأمين، ويقصد بتوزيع الخسارة أن الجماعة المؤمن لهم تقوم بتحميل الفعلية التي يتكبدها بعض الأفراد وذلك من خلال أقساط التأمين التي يقوم جميع أفراد جماعة المؤمن لهم بدفعها وهؤلاء الأفراد يتشاركون في تحمل الخسائر الفعلية.

ثانيا- دفع الخسارة العرضية:

تعتبر من السمة الثانية للتأمين، ويقصد بها تلك الخسارة التي تكون غير متوقعة، وتحدث بمحض الصدفة أي الخسارة التي تقع عن غير قصد، وتجد الإشارة أن قانون الأعداد الكبيرة يعمل بافتراض أن الخسائر التي تقع، هي خسائر تقع بصورة عشوائية، وبمحض الصدفة فقط كالشخص الذي ينزلق، وتكسر رجله على سبيل المثال.

ثالثا- تحويل الخطر:

تعتبر من السمة الثالثة للتأمين، ويقصد بها أن أعباء الأخطار الصافية تنتقل من المؤمن له إلى شركة التأمين التي تتمتع بمركز مالي قوي، يمكنها من تحمل الخسارة ودفع قيمتها بدلا من أن يتحملها المؤمن له، ومن الأخطار التي يقدم الأفراد بتحويل إلى شركة التأمين، خطر الوفاء، وخطر العجز، وخطر هلاك الممتلكات وخطر المسؤولية المدنية.

رابعا: التعويض:

ويقصد بها تعويض الخسارة التي يتكبدها المؤمن له، أي أن شركة التأمين تعيد المؤمن له إلى وضعه المالي كما هو قبل حدوث الخسارة " مثل الشخص الذي تضررت سيارته بحادث سير على سبيل المثال يتعرض للخسارة، وتقوم شركة التأمين بإصلاح سيارته وإعادتها إلى حالتها كما كانت قبل الحادث، أو بدفع تكلفة إصلاحها، وفي كلا الحالتين تكون شركة التأمين قد عوضت المؤمن له عن الخسارة التي لحقت به، وإعادة وضعها المالي قبل حدوث الخسارة.[6]

II. خصائص التأمين الفلاحي:

1- مفهوم التأمين الفلاحي

إن تقديم تعريف خاص بالتأمين الفلاحي وتعيين الحدود الفاصلة بينه وبين غيره من أنواع التأمين الأخرى ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل في بحثنا هذا. وعليه ومن أجل فهم معنى التأمين الفلاحي لابد من معرفة مختلف أنواع الأخطار التي يتعرض لها الفلاح في مرحلة أولى ثم نقوم سنقوم بإعطاء تعريف كافي ووافي لمعنى التأمين الفلاحي.

أولا: الأخطار التي يتعرض لها العاملون في القطاع الفلاحي:

يعد قطاع الفلاحة من القطاعات الأكثر عرضة للمخاطرة في ظل التغيرات المناخية والبيئية، والشكل التالي يوضح بعض أنواع الأخطار التي يتعرض لها الفلاحون خلال نشاطهم:

الشكل رقم (1): بعض الأخطار التي يتعرض لها الفلاحون والتي تدفعهم للقيام بعملية التأمين الفلاحي

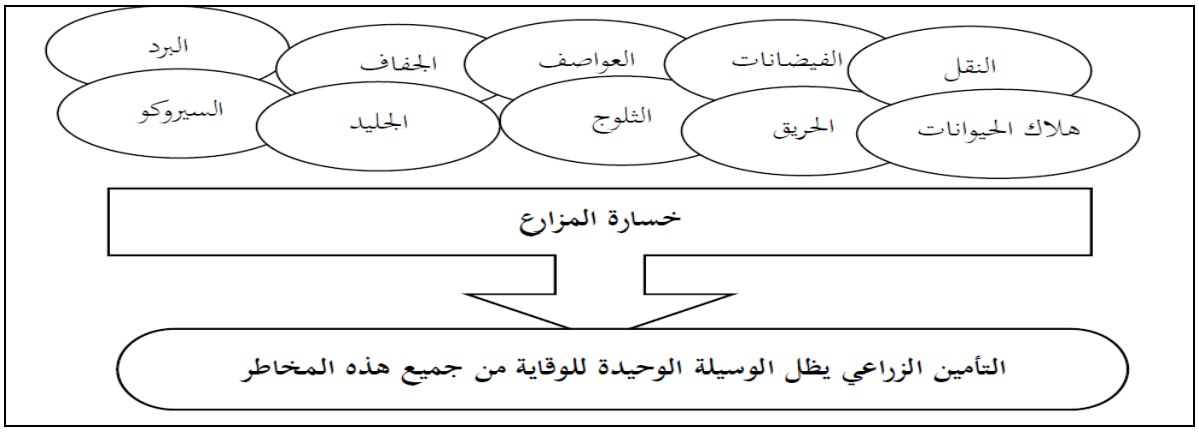

المصدر: زهير عماري، أسامة عامر، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الريفية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012-**، مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي-حالة الجزائر-، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص4.

فالتأمين الفلاحي عبارة عن: «وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من الفلاحين المشاركين، كما أن التأمن الفلاحي لا يقتصر على التأمن على المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات، الاستزراع المائي والبيوت البلاستيكية الزراعية».[7]

ثانيا- أهمية التأمين الفلاحي

يهدف التأمين الفلاحي إلى المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات الفلاح وذلك بتغطية محاصيله وممتلكاته ضد الكوارث الطبيعية وتتمثل الأهمية المباشرة من التأمين الفلاحي في الأتي:[8]

– تخفيف الخسائر التي يتكبدها الفلاح في المواسم الرديئة وهذا يساعد على استقرار دخل الفلاح مما ينعكس إيجابيا على قطاع الزراعة وعلى الاقتصاد الوطني، كما يعمل على تثبيت صغار الفلاحين في قراهم ومزارعهم.

– يحفظ كرامة الفلاح عند حدوث الكوارث ولا يقع تحت رحمة الهبات كالإعانات والمنح.

– الحفاظ على الموارد الفلاحية والريفية وضمان الأمن الغدائي مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

– يمتص الصدمات التي يتعرض لها الفلاح من جراء الكوارث التي تكوف فوق طاقته.

– يسهل وصول صغار الفلاحين للمؤسسات المقرضة لأن عقود التأمين الفلاحية تصلح كضمان لقروضهم كبديل عن الضمانات التقليدية التي ربدا لا يمتلكونها.

– تشجيع الاستثمار في الفلاحة والتراكم الرأسمالي وولوج عدد كبر من الفلاحين والمستثمرين لهذا القطاع.

– تعزيز استدامة مؤسسات الإقراض الفلاحي عبر تقوية المقدرة التسديدية للمقرضين المؤمن على مزروعاتهم وممتلكاتهم.

– إعطاء ثقة أكبر للفلاحين من أجل تبني أساليب تكنولوجية حديثة تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج.

– يعتبر الدعم المقدم من الحكومات لقطاع التأمن دعما مقبولا عالميا من خلال موافقة منظمة التجارة الدولية عليه، وهذا بالتالي يحسن من القدرة التنافسية للمنتج الفلاحي المحلي في مواجهة المستورد من البلدان المتقدمة والتي تقدم دعما كبيرا لمزارعيها من خلال التأمن.

– يعمل على تكريس ظاهرة الاحتفاظ بسجلات فلاحية على مستوى المزارع وسجلات فلاحية على مستوى الدولة وشركات التأمن، مما يشكل قاعدة بيانات دقيقة ومفيدة من أجل توسيع قاعدة المؤمنين والمحاصيل المؤمنة وتحسين أو تطبيق أساليب متقدمة في التأمين الفلاحي.

كما يوفر التامين الفلاحي مجموعة الامتيازات للفلاح:[9]

– تمكين الفلاح من التوسع في الانتاج باستقطاب موارد اضافية عن طريق الائتمان، فالتأمين الفلاحي يعتبر ضمانة مؤكدة لتمويل الانتاج الفلاحي.

– يوافر الخبرة الفنية المدربة و الحمول لبعض المشاكل عن طريق الأبحاث التي تقوم بها شركات التأمين بغرض إدارة المخاطر و تقليل الخسائر، و من ذلك أيضا نقل و توطين التقنية العالمية، أو تقديم حلول مفصلة لبعض المخاطر أو تصميم حلول لمشاكل الانتاج.

– يعمل التأمين الفلاحي على ايجاد حد أدنى من الدخل للفلاح و يحقق له الاستقرار فتتهيأ الظروف للتنمية المستدامة.

ثالثا- المخاطر التي تواجه عملية التأمين الفلاحي

توجد العديد من الحالات عبر العالم التي أثبت فيها عجز عمليات التأمين الفلاحي في الرفع من حجم على الإنتاج الزراعي، وهذا قد يرجع إلى عدة أسباب من بينها نقص الثقافة التأمينية عند الفلاحين، أو تلك التي تتعلق بالمخاطر التي قد يواجهها التطبيق السليم لبرامج التأمين الفلاحي والتي تتمثل في:

– **المخاطر الأخلاقية:** فهذه من أهم المخاطر التي تؤدي إلى فشل التأمين الفلاحي بأشكاله المتعددة، إذ يقوم المؤمن له بعدم تحاشي المخاطر أو عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية محصوله من الصقيع أو الفياضان أو الرياح أو حيواناته من النفوق نتيجة الأمراض، لأنه يرى أن التعويضات أكثر إغراءا له، كما يقوم أحيانا بالمطالبة بتعويضات لا يستحقها ويغش في موقع أرضه أو المحاصيل التي زرعها أو التأخر في التبليغ لخداع لجنة تقدير التعويضات.

– **الاختيار العكسي:** وهذا يعني أن يدخل الفلاحيين في التأمين ذوو المخاطر العالية ويتحاشاه ذو المخاطر القليلة، وهذا يعني حصول مؤسسة التأمين على أقساط قليلة وتكبدها تعويضات كبيرة، كذا يؤدي حتما إلى إفلاس شركة التأمين.

– **استعمال تعويضات التأمين لتسديد القروض الفاشلة وغير المسددة:** وهذا يحدث عادة في الدول النامية عند ربط التأمين بمؤسسة الإقراض، إذ يمكن لذوي النفوذ وكبار السياسيين والمقترضين من الحصول على تعويضات قد لا يستحقونها نتيجة لنفوذهم وتأثيرهم على شركة التأمين، ويستعملونها في تسديد قروضهم التي لم تسدد لسنوات عديدة، وهذا وضع مغري لهم ولمؤسسة الإقراض نفسها، ومن الأمثلة على ذلك انهيار مؤسسة التأمين الفلاحي في المكسيك في تسعينيات القرن الماضي نتيجة هذا السلوك.

– **ضعف المعلومات الإحصائية عن الإنتاجية والمناخ:** يتطلب لنجاح أي برنامج للتأمين الفلاحي توفر سلسلة زمنية من الإحصاءات عن المناخ والإنتاجية للمحاصيل المختلفة كقاعدة شاملة للبيانات عن كل نواحي العملية الفلاحية، وهذا غير متوفر في معظم الأحيان في كثير من البلدان، وإذا ما توفر ذلك فهناك شكوك في مدى مصداقية ودقة البيانات.

– **الجفاف:** أكثر المخاطر **شيوعا** في معظم الدول هو الجفاف وهو من أكثر أنواع التأمين الفلاحي مطلبا، في حين أنه من أكثر أنواع التأمين تكلفة، لذلك لا يقوى أي برنامج تأمين بدأ أعماله بالتأمين ضد الجفاف، إذ يحتاج تبني مثل هذا الخطر إلى بعض الوقت حتى تتكون لدى شركة التأمين تراكمات مالية وتجارب كافية للتعامل مع هذا الخطر.

2- عقود التأمين الفلاحي: تتنوع عقود التامين بتنوع الاخطار التي تواجه النشاط الفلاحي ، حيث نميز بين الانواع التالية من العقود:

– **التأمين ضد الجليد:** يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن تغير كثافة عامل طبيعي يسببه سقوط الجليد على أجزاء النباتات كالبطاطا، الطماطم، البقوليات...الخ أو كالأشجار المثمرة والمشاتل.

– **التأمين ضد الثلج:** يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن انهيار أسقف البيوت البلاستيكية نتيجة تراكم الثلج عليها، مما يؤدي إلي تضرر المحاصيل.

– **التأمين ضد الأمطار:** يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن سقوط أمطار على التمور الناضجة وبالتالي الإضرار بها.

– **التأمين ضد** الشمس: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن التأثير السلبي لأشعة الشمس على أوراق الأشجار المثمرة والكروم مما يؤدي إلي احتراقها.[10]

– **التأمين ضد البرد:** تضمن شركة التأمين الأضرار الناجمة عن الفعل الآلي لحبات البرد على المحاصيل، مثل الحبوب، القش، البقول، الأعلاف، المحاصيل الصناعية، الخضروات، الأشجار، الزهور، أو على البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحصول).

– **التأمين ضد العواصف:** تضمن شركة التأمين الأضرار أو الخسائر في الكمية التي تسببها الرياح القوية كالتي تؤدي إلي إتلاف جزئي أك كلي للنباتات، الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحصول)، والمشاتل...الخ.

– **التأمين ضد الفيضانات:** يضمن مقدار الخسارة في الكمية الناجمة عن تضرر النباتات، الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البطاطا، البيوت البلاستيكية، وكذا المشاتل نتيجة اجتياح المياه الطوفانية لها، أو التسرب في القنوات التحت أرضية، أو قنوات صرف المياه، أو فيضانات مياه البحر، الأنهار، الينابيع، البرك، والبحيرات.

– **التأمين ضد السيروكو:** يضمن هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن عيوب الرياح الساخنة كالجافة، كالتي تصيب أجزاء النباتات فوق الأرض والأشجار المثمرة.

– **التأمين ضد هلاك الحيوانات:** تضمن شركة التأمين فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعي أو عن حوادث أو أمراض، ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية، أو تحديدا للإضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من شركة التأمين.

– **التأمين الشامل على الدواجن:** الضمان يغطي الوفيات الناتجة عن الأمراض والتسمم، وأوامر الذبح من السلطات العمومية أو شركة التأمين.

III. واقع مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية لاستقرار القطاع

1- العرض في سوق التأمينية الجزائرية:

تبلغ عدد الشركات العارضة في قطاع التأمين حوالي 22 شركة ،و سنقوم بإبراز هذه الشركات كل منها على حدى وهي :

– **الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين (CAAR):**

تأسست هذه الشركة في 08 جوان 1963 ، حيث أوكلت إليها عمليات إعادة التأمين بتنازل شركات التأمين الأخرى ب 10 % من نشاطها، في 1964 أصبحت تمارس كل عمليات التأمين و إعادة التأمين،، تنازلت على عدة فروع من محفظة نشاطها و احتفظت بفرع الأخطار الصناعية إلى غاية سنة1990 تم إلغاء التخصص، و بعدها انتقلت إلى ممارسة كل عمليات التأمين، بلغ رأسمالها500 مليون دج سنة 1995 ، ليرتفع إلى 2 مليار سنة 1997إلى 2.7 مليار سنة1998 ليصل 8 مليار دج سنة 2010 ، و حققت رقم أعمال يقدر ب 7.6 مليار دينار جزائري سنة 2006 و يقدر ب 13 مليار سنة 2010.

– **الشركة الوطنية للتأمين (SAA):**

تأسست في 12 ديسمبر 1963 كشركة مختلطة جزائرية مصرية، ثم أممت سنة1966 بموجب قانون 66_127 أين احتكرت الدولة جميع عمليات التأمين,اوكلت اليها عمليات التأمين على السيارات و الأخطار البسيطة و تأمينات الأشخاص و ذلك بعد إعادة هيكلت شركة (CAAR) و بعد إلغاء التخصص أصبحت تمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، و في سنة 1998 استفادت من الامتياز القانوني حيث تنازل لها شركات

التأمين عن جزء من محفظة نشاطها، يقدر رأسمالها ب 20 مليار دينار سنة 2010 حيث تأتي في المرتبة الأولى باستحواذها على % 25 من حصة السوق، حققت مبيعات ب4،5 مليار دينار جزائري سنة 2010.[11]

- **الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT:**

تأسست في 30 أفريل 1985 بعد إعادة هيكلة شركة CAAR حيث تنازلت لها عن محفظة نشاط فرع النقل و نظرا لأهمية فرع النقل أوكلت إليها الدولة هذا الفرع و أصبحت مختصة في عمليات تأمين النقل البحري، الجوي، البري، كان رأس مالها يقدر ب 60 مليون دينار جزائري سنة 1986 إلى 900 مليون دينار سنة 1995 ، ليصل1.5 مليار دينار جزائري سنة 1997 ، يقدر رأسمالها سنة 2010 ب 14 مليار دينار جزائري فهي تحتل المرتبة الثانية في السوق حيث تساهم ب % 18 حققت رقم أعمال يقدر ب 7 مليار دينار جزائري سنة 2010.

- **الشركة المركزية لإعادة التأمين(CCR):**

أنشئت الشركة سنة 1975 و ذلك بعد توجه الجزائر نحو التضيع، و من أجل حماية المنشات الصناعية فكرت في أنشاء شركات مختصة في هذا المجال فأنشئت الشركة المركزية لإعادة التأمين بعد تنازل شركة CAAR عن هذا الفرع، و نظرا لخبرة الشركة تمكنت من ربط علاقات مع مختلف الشركات العالمية حيث تشارك في رأس مال عدة شركات وطنية و دولية مثل :إفريقيا لإعادة التأمين، الشركة العربية لإعادة التأمين(بيروت ....)الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات و غيرها. بلغ رأس مالها 580 مليون دينار جزائري سنة 1997 ليصل إلى 1.55 مليار سنة 1998، و بلغ رقم أعمالها 5.2 مليار دينار جزائري سنة 2006 ، ليصل إلى 13 مليار سنة 2009 ليرتفع إلى 10 مليار دينار جزائري سنة 2010[1] .

- **التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة MAATEC:**

تأسست سنة 1964 ، كانت تختص في تأمين سيارات عمال التربية و الثقافة في عام 1992 أصبحت تمارس عمليات التأمين على أخطار السكن المتعددة، و نظرا لطبيعتها التعاونية فهي لا تهدف إلى تحقيق الربح، بلغ رقم أعمالها 29 مليون دينارجزائري عام 2006.

- **شركة ترست الجزائر TRUST ALGERIA:**

تأسست سنة 1997 ، هي شركة مختلطة جزائرية خليجية يبلغ رأس مالها 1.5 مليار دينار جزائري، تساهم كل من الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين و الشركة المركزية لإعادة التأمين بنسبة 35 % أي مناصفة بينهما، بينما ساهمت الشركة القطرية" العامة للتأمينات القطرية ب 5 % و الباقي أي 60 % للشركة البحرينية ترست البحرينية تمارس الشركة كل عمليات التأمين و إعادة التأمين.

- **الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان CAGEX:**

أنشئت في 10/01/1996 بموجب مرسوم 06_96 برأس مال قدره 250 مليون دينار جزائري موزع بالتساوي بين 10 مساهمين :البنوك العمومية الخمس، و الشركات العمومية الخمس، في سنة 1999 تم رفع رأس مال الشركة إلى 450 مليون دينار و ذلك من أجل القدرة على ممارسة عمليات إعادة التأمين، من مهامها ضمان عمليات التصدير لصالحها و لصالح الدولة، ضمان تمويل عمليات التصدير.

[1] المرجع نفسه، ص95.

يتفرع إنتاج الشركة إلى الأخطار السياسية المكتتبة لصالح الدولة و الأخطار التجارية المكتتبة لصالح المتعاملين الاقتصاديين- المصدرين الخواص -بلغ رقم أعمالها 18 مليون. دينار سنة 1999 ليصل إلى 120 مليون دينار سنة2010 .

- **الجزائرية للتأمينات2A:**

أنشئت في 08/05 /1998 لممارسة عمليات التأمين و إعادة التأمين، بدأت أعمالها كشركة خاصة % 100، بلغ رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري سنة 2009 ، و في 2010بلغ رقم أعمالها 3 مليار دينار، يقدر رأس مالها ب مليار دينار جزائري سنة 2010.[2]

- **الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمينCIAR:**

تأسست سنة 1998 ، تتشكل من مستثمرين خواص وطنيين و أجانب، تمارس كل عمليات التأمين و إعادة التأمين، يقدر رقم أعمالها 5.9 مليار دينار في عام، 2010 بلغ رأس مالها 1.13 دينار جزائري في نفس السنة.

- **شركة التأمين على المحروقاتCASH:**

تأسست مؤسسة التأمين CASH سنة 1999 بشراكة الشركة الجزائرية للتأمين و اعادة التأمين و الشركة المركزية لإعادة التأمين، حيث شارك الطرف الأول بنسبة12 % أما الطرف الثاني فبنسبة 6 %، أما الباقي فكان يتعلق بشركة سوناطراك و نفطال بنسبة 64 % و 18 % على التوالي. ونظرا لأهمية قطاع المحروقات إضافة إلى مساهمة شركة سوناطراك بنسبة معتبرة فان رقم أعمال الشركة أخذ بالنمو إلى أن احتل المرتبة الرابعة في القطاع برقم أعمال يقدر ب 6.2 مليار عام 2006 ، بمعدل نمو 44 % عن سنة 2005.

- **شركة ضمان القرض العقاري SGCI:**

تأسست سنة 1997 ، وتم اعتمادها سنة 1999 ، أنشئت في إطار عمليات تنويع المشهد المالي والنظام النقدي الجزائري لمساهمة الأفراد للحصول على سكن، و لذلك فإن مهمة الشركة تكمن في تقديم الضمانات للقروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية للحصول على سكن، حققت الشركة رقم أعمال يقدر ب 300 مليون سنة 2010 ، يقدر رأس مالها سنة 2010ب 1 مليار دينار .

- **السلامة للتأمينات:**

تم اعتمادها سنة 2000 ، هي شركة تابعة لشركة التأمين سلامة العربية الإسلامية وهي شركة في دبي متخصصة في منتجات التأمين التكافلي تحت تسمية" البركة والأمان" ثم تم تغيير اسمها إلى" السلامة للتأمينات " حيث تمارس كل عمليات التأمين و إعادة 1مليار دينار بعدما كان 5 مليون سنة 2000 ، في التأمين بلغ رقم أعمالها سنة2006 . سنة 2010 أصبح 2.65 مليار دينار.

- **الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمارAGCI:**

هي شركة ذات أسهم، تأسست سنة 1998 برأس مال يقدر ب 20 مليار دينار، حيث يمثل نسبة75%حصة البنوك العمومية، حصة كل بنك تمثل 12.5 % و يمثل النسبة الباقية 25 % حصة الخزينة العمومية، تختص هذه الشركة في عمليات التأمين التي ترتبط بقروض الاستثمار الموجهة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[2] المرجع نفسه، ص96.

- **الشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM:**

تم اعتمادها سنة 2001 من أجل ممارسة كل عمليات التأمين و إعادة التأمين، قدر رقم أعمالها عام 2006ب 1.3 مليار دينار، سحب منها فرع الاعتماد فيما يخص تأمين القروض سنة 2007 نظرا لمواجهة عدة مشاكل مالية و لذلك تم شراؤها من طرف صندوق الاستثمار من جنوب إفريقيا، حققت مبيعات ب 2.86 مليار دينار عام2010 . ورأس مالها يقدر ب 1.2 مليار دينار لنفس السنة.

- **أليسانس للتأمينALLIANCE ASSURANCE:**

هي شركة مساهمة تأسست بمرسوم95 - 07 في 25 جانفي 2005 ،أنشئت هذه الشركة لممارسة كل عمليات التأمين و إعادة التأمين، و لمزاولة نشاطها تستعين بستة وكلاء، حققت الشركة رقم أعمال 2 مليون دينار سنة 2005 إلى 300 مليون سنة 2006 فقد قدر رأس مالها 800 مليون دينار عام 2009 و 2.3 مليار عام 2011.

- **شركة تأمينات الأشخاصCARDIF:**

تحصلت على الاعتماد سنة 2007 ، و هي فرع من البنك الوطني الباريسي و الذي يعمل على توسيع نشاطاته في الجزائر، إضافة إلى تنويع الاستثمارات، و من أهدافه أنه يسعى إلى تنشيط تأمينات الأشخاص خاصة و ربطه مع أنشطة البنك.

2- أهمية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية:

لتبيان أهمية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي كان لا بد من التطرق الى المؤسسات التأمينية التي تغطي نشاطات القطاع الفلاحي بالجزائر، والتي تتمثل في:

أولا- مؤسسات التأمين الفلاحي في الجزائر

في الجزائر توجد العديد من المؤسسات التي تقوم بمباشرة عمليات التأمين الفلاحي، ولمن أشهر هذه المؤسسات نجد:[12]

أ- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA

ظهر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 1972م وذلك بموجب القانون رقم 72-64 الصادر في 2 ديسمبر 1972م، وهو مؤسسة تهدف إلى تحقيق كل عمليات الضمان الاجتماعي، التأمينات أو التعويض على أساس روح التضامن وهذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء.[13]

و قد تم إنشاء هذا الصندوق عن طريق إتحاد ثلاثة صناديق وهي: الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاونيات الفلاحية CCRMA، الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي CCMSA وصندوق التعاون الفلاحي للمعاشات CMAR وهذا الصندوق يتشكل من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون مهامهم في قطاعات الفلاحة، الصيد، التربية السمكية ... إلخ، والذين ينخرطون في إطاره ويشاركون بحصص اجتماعية مما يعطي لهم بصفة مشتركة. ويتكون الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من: صناديق محلية CLMA، صناديق جهوية CRMA. وصندوق وطني CNMA.

و يندرج عمله ضمن الأعمال الاجتماعية للاحتياط و التضامن و التعاون للمشتركين عن طريق جمع الاشتراكات فهو لا يهدف إلى تحقيق الربح باعتباره تعاونية. و يعتبر الصندوق رائدا في مجال الأخطار الفلاحية التي تنتمي للفرع، إضافة إلى ممارسة عمليات التأمين الأخرى، فهو مرتبط بوزارة الفلاحة و لذلك فإن 98 %

من رقم رقم أعمال يقدر ب 5.74 (CNMA) أعماله يأتي من فرع الأخطار الفلاحية، حققت مليار دينار جزائري سنة 2010.

ومن بين وظائف التي يسعى هذا الصندوق لتحقيقها نجد ما يلي: [14]

– دعم تأمين القطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم القطاعات التي تحضى بدعم الدولة، ويقوم بالتأمين الاجتماعي والتأمين على الأملاك.

– تسيير الصناديق العمومية لتدعيم الفلاحة، وذلك بإنشاء وتسيير صندوق ضمان الكوارث الفلاحية، هذا الصندوق يقوم بالتعويض على الأضرار المادية اللاحقة بالمستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث.

– تمويل المشاريع الفلاحية عن طريق القرض الفلاحي التعاوني لتوزيع خطر القروض غير المسددة عن طريق صناديق ضمان القروض، وهما صندوقان: صندوق الضمان الفلاحي وصندوق كفالات الاستثمارات الفلاحية.

ب- صندوق الضمان الفلاحي FGA:

تأسس بموجب المرسوم 82-87 المؤرخ في 14/ 04 /1987م وهو مكلف بضمان وكفالة قروض الاستثمار والاستغلال التي يمنحها بنك الفلاحة للمنخرطين في الصندوق، ويمثل امتيازا للفلاحة كي تحضي باستمرارية منح القروض لها ففي حالة عجز الفلاح عن تسديد ديونه أدى بجدولتها تلقائيا، فالصندوق يسدد للبنك عند الاستحقاق. والامتياز الثاني يكمن في إعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العائدة للبنك كتأمينات حقيقية، تأمينات شخصية لأن ضمان الصندوق كافي.

ج- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية FGSA:

تأسس نظريا بموجب المادة 20 من قانون المالية لسنة 1982م ولكنه لم يوجد بصورة فعلية إلا بعد مرور سنتين ونصف، وذلك بصدور المرسوم التنفيذي رقم 90-158 المؤرخ في 1990/05/16م المتضمن تحديد كيفيات تنظيمية وعملية يتمثل مجال تدخله في تعويض الخسائر المادية التي تصيب المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الزراعية غير القابلة للتأمين بنسبة 46% من قيمة الخسائر، نظرا لضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفهم وارتفاع قيمة الخسائر. ويهدف الصندوق للتعويض عن الأضرار المادية التي تمس المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الطبيعية وغيرها. كما يهدف إلى تشجيع تطوير التأمين ضد الأخطار الفلاحية لهذا الغرض ينبغي على الفلاحين للاستفادة من هذه المساعدة القيام باكتتاب عقد تأمين فلاحي.

3- أهمية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية :

لمعرفة أهمية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي، لابد من معرفة مساهمة هذا الصندوق في تغطية الخسائر الفلاحية التي يتكبدها الفلاحين اثناء الموسم الفلاحي، وذلك أولا من خلال تتبع مساهمة الصندوق في تكوين محفظة التأمينات الفلاحية في القطاع ومن ثم متابعة حصة الصندوق من اجمالي المحفظة الوطنية للتأمينات. وهو ما يوضحه الجدول التالي الذي يبين تطور رقم أعمال الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي مقارنة بتطور رقم اعمال القطاع الفلاحي إجمالا:

الجدول رقم 01: تطور رقم أعمال الصندوق الوطني للتأمين الفلاحي للفترة 2010-2014

الوحدة: ألف دينار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	5 751 735	6 732 375	7 868 579	9 592 713	11 267 568
القطاع	77 803 591	84 686 441	92 802 528	105 927 069	113 302 408
حصة الصندوق / المحفظة الاجمالية للتأمينات	7,39%	7,95%	8,48%	9,06%	10%
حصة الصندوق / محفظة التأمينات الفلاحية	47,29%	84,63%	78 %	81%	78%

Source : http://cnma.dz/index.php/2017/03/20/activites-techniques.

والملاحظ من خلال الاحصائيات السابقة هو التطور الكبير الذي شهده الصندوق في حصته من اجمالي المحفظة الاجمالية للقطاع الفلاحي، من خلال تضاعف رقم اعمال الصندوق من 5,75 مليار دينار الى 11,26 مليار دينار في ظرف خمس سنوات ما يعطي للصندوق المكانة الهامة عند فلاحي القطاع. حيث شكلت حصة الصندوق من اجمالي التأمينات قفزة من 7,39 بالمئة الى 10 بالمئة في نفس الفترة.

وما يؤكد المكانة التي يحتلها الصندوق في القطاع الفلاحي خصوصا، هو حصته من اجمالي التأمينات الفلاحية بالجزائر حيث قفز وتضاعف من 47 بالمئة سنة 2010 الى أكثر من 78% سنة 2014. هذه النسبة تؤكد مرة اخرى ان القطاع الفلاحي يميل الى التامين التعاوني الذي يتبناه كاستراتيجية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

وشهدت مبيعات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تطورا بـ 17 فى المائة فى سنة 2014 مقارنة مع السابق. بما فى ذلك المبيعات الاجمالية المقدرة بـ 11.3 مليار دينار سنة 2014 المحصلة مباشرة من فروعها. هذه النتائج تعكس الجهود المبذولة والوسائل التى تضعها الادارة الحالية لهذه الشركة التأمينية ذات الطابع التعاوني، و التي تتطور في سوق جد تنافسي بما فى ذلك الوسطاء الناشطون في القطاع.

كما ان الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي شهد نتيجة صافية وصلت الى نمو بـ 291 فى المائة ليصل الى نهاية السنة المالية السابقة مبلغا قدره 476 مليون دينار, معززة بذلك الاستراتيجية الانمائية الجديدة المتبعة من قبل الصندوق وتحديث انشطته بما فى ذلك توسيع نطاق شبكة التجارة، والاستثمار فى برامج تدريب الموظفين، واجراءات الاتصال الموضوعة بخدمة الزبائن.

أما بخصوص الخدمات المتعلقة بالتعويض لصالح المؤمنين، فالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي شهد تحسنا في نوعية الخدمات بما فيها المستوى الامثل لتسوية مطالبات التامين، حيث بلغت نسبة 72 في المائة. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تطور مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تسوية الخسائر بالقطاع للفترة 2010-2014

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
تسوية الخسائر (التعويضات)	2,614	2,914	3,895	4,329	5,548

/**Source** : http://cnma.dz/index.php/2017/03/20/activites-techniques

إن المتتبع للإحصائيات السابقة، يتبين له مدى مساهمة الصندوق في تسوية الخسائر في القطاع، حيث يبين الجدول السابق تطور مساهمة الصندوق في تعويض خسائر القطاع الفلاحي للمنتسبين للصندوق، اذ ارتفعت هذه القيمة من 2,6 مليون دينار سنة 2010 الى اكثر من 5,5 مليون دينار سنة 2014 وهو رقم يعبر عن مدى مساهمة الصندوق في تكريس روح التعاون بتعويض الخسائر التي يتعرض لها الفلاحون اثناء مزاولتهم نشاطهم الفلاحي.

خاتمة:

شهد قطاع التأمينات الفلاحية في الجزائر تحولات كبيرة وذلك من خلال جملة من الإصلاحات و على رأسها التشريعات و القوانين المؤثرة و التي حررته من الاحتكار و منحت فرص للمستثمر المحلي و الأجنبي ، غير أنه و على الرغم من هذه الإصلاحات يبقى سوق التأمين الفلاحي في الجزائر يميل الى التأمين التعاوني الحكومي.

ويشكل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الملجأ الأول للفلاحين الجزائريين للتامين على الاخطار التي قد يواجهونها اثناء مزاولتهم لهذا النشاط الحساس في الاقتصاد. اذ تشكل حصته من اجمالي التأمينات الفلاحية بالجزائر أكثر من 78% سنة 2014 وهو رقم يعبر حقيقة عن مدى مساهمة الصندوق في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر.

لكن بالمقابل، وتثمينا للجهود المبذولة في القطاع، على المجلس الوطني للتأمينات العمل على تفعيل أكثر لهذا النوع من التأمينات والذي يهتم بأكثر القطاعات حساسية للأخطار، وذلك للنهوض به من خلال:

- التوعية و التحسيس بأهمية هذا القطاع للعاملين فيه و كذا مختلف الأعوان الاقتصاديين؛
- دعم الخدمات التسويقية لهذا النوع من التأمينات، عبر خلق قنوات تسويقية سريعة وفعالة؛
- تذليل الصعوبات التي تواجه القطاع سوءا كانت إدارية أو لوجيستية.

الهوامش والمراجع:

[1] أحمد شرف الدين، **أحكام التأمين**، توزيع دار الكتاب الحديث، الطبعة الثالثة، 1991، ص21.

[2] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية ،2003، ص17.

[3] عادل عبد الحميد عز، **مبادئ التأمين**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص11.

[4] عبد أحمد أبو بكر، وليد اسما عيل السيف، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ، ص 51.

[5] زيد منير عبوي، **إدارة التأمين والمحافظ**، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ، عمان: الأردن،2006 ، ص ص34-36.

[6] زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره، ص36.

[7] زهير عماري، أسامة عامر، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الريفية–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2012**–، مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي–حالة الجزائر–، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص 4.

[8] محمد رشراش مصطفى، محمد العوايدة، **إدارة مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا**، نشرية صادرة عن الاتحاد الإقليمي للتمويل الريفي الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الأردن، 2010، ص: 18.

[9] عز الدين فلاح، **التأمين**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 93.

[10] فاطمة الزهراء طاهري، **دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2011 ، ص: 380.

[11] وليد برغوثي، **تقييم جودة خدمات الشركات و اثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2014، ص93.

[12] سلمى قاضي، خيرة بن قاسم، **التأمين الفلاحي في الجزائر –دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA وكالة بسكرة –**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في المالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–قسم العلوم الإقتصادية–، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص ص: 46-48.

[13] الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادرة في 12-04-1995، ص 12.

[14] حسينة حوحو، **تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في اطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساته على البطالة**، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة، غير منشورة، 2003.